



تقدير موقف

١٣ ربيع الأول ١٤٤١ هـ | ١٠ نوفمبر ٢٠١٩ م

خريفُ الغضب في العراق:
ضربة مميتة للنظام الطائفي

خرج عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين في تظاهرات حاشدة في بغداد والمحافظات الجنوبية العراقية، في موجتين من التظاهرات بدأت في مطلع أكتوبر ٢٠١٩. وقد استمرت موجة التظاهرات الأولى ستة أيام، ثم توقفت مؤقتاً لإحياء أربعينية الحسين، قبل أن تستأنف -في موجة ثانية- في ٢٥ أكتوبر. وقد دعا المتظاهرون إلى إسقاط النظام السياسي العراقي، الذي تشكل بعد ٢٠٠٣، والذي يقوم على نظام تقاسم السلطات بين الطوائف المختلفة في البلاد، إسقاطاً كاملاً. ويمكن النظر إلى تلك الاحتجاجات على أنها تمثل تطوراً للاحتجاجات الجماهيرية السابقة التي شهدتها العراق، والتي من بينها تلك التي وقعت في البصرة في أغسطس ٢٠١٨، وقبلها في بغداد في فبراير ٢٠١١، وفي يوليو ٢٠١٥، وأبريل ٢٠١٦. وقد دعت الاحتجاجات السابقة الحكومة إلى التصدي للفساد المستشري، وتردي مستوى الخدمات المقدمة، ونقص فرص العمل. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الحالية تدعو إلى المطالب نفسها، إلا أنها تقوم كذلك على الرفض القاطع للنخبة السياسية القائمة في العراق والنظام السياسي الذي تعمل من خلاله. وقد عرض رئيس الوزراء تقديم استقالته إذا ما استطاعت الأحزاب السياسية الاتفاق على البديل، كما تعهد بإجراء انتخابات جديدة. هذا، في الوقت الذي يسعى فيه زعماء الأحزاب السياسية القائمة في العراق إلى الحفاظ على مكانة أحزابهم؛ إما بالسعي لتلبية مطالب المتظاهرين، أو بدعم جهود قوات الأمن الرسمية وغير الرسمية لقمع المتظاهرين بعنف.

في غمار تلك الصيحات المعارضة المطالبة بالتغيير السياسي، نصبت إيران من نفسها هدفاً للاحتجاجات بسعيها إلى الإبقاء على الوضع القائم. وقد فعلت ذلك من خلال منع إحدى الجهات الفاعلة السياسية الرئيسة من عزل رئيس الوزراء، ودعمها لقمع الاحتجاجات. وإذا ما استمرت الاحتجاجات في زخمها الحالي، فمن المحتمل أن تقلص قدرة إيران على التأثير في السياسة العراقية.

كيف اندلعت الاحتجاجات؟

يُعتقدُ أن هناك العديدَ من الأحداث التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الأخيرة؛ كان أولها ردُّ الفعل العنيف لقوات الأمن تجاه التظاهرات الصغيرة التي نظمها خريجو الجامعات العاطلون عن العمل أمام مكتب رئيس الوزراء في ٢٥ سبتمبر، وحصدت فيديوهات المصورة مشاهدات كبيرة في العراق. وثانيها كان استبعاد قائد قوات جهاز مكافحة الإرهاب الشهير، الفريق الركن عبدالوهاب الساعدي، في ٢٧ سبتمبر. وكان الساعدي قد اكتسب شعبية كبيرة في العراق بفضل دوره البارز في قيادة عدد من العمليات للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن بينها عملية تحرير الموصل. وقد حظيت أخبارُ الاستبعاد، التي قاومها الساعدي في البداية، بتغطية واسعة من وسائل الإعلام العراقية^(١)، ما دفع البعض إلى رؤيتها دليلاً على فشل الحكومة في حماية وتعزيز الحس المهني في قواتها المسلحة، ولا سيما أن الساعدي كان في وقت استبعاده يقودُ حملةً لمكافحة الفساد^(٢). وكانت هناك أيضاً مخاوفُ من أن الجنرال المحبوب قد تعرضَ للتهميش سعيًا إلى جعل قوات الأمن الرسمية أقلَّ قدرةً على مواجهة القوة والنفوذ المتزايدين للحشد الشعبي^(٣). وقد يكون من المهم أيضاً الإشارةُ إلى أن الاحتجاجات كانت قد وقعت بعد مرور عامٍ على تولّي رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي منصبه في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٨. هؤلاء المواطنون العراقيون الذين كانوا يأملون في أن يُنفذَ رئيس الوزراء الجديد أجندة إصلاحية فعالة، استناداً إلى كتاباته السابقة بشأن ضرورة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق، قد أصيبوا بخيبة أملٍ جراء مرور سنة أخرى من الأعمال الحكومية المعتادة. وأياً كان مصدر الشرارة الأولى للاحتجاجات، فمن المؤكّد أن الحراك قد اكتسب هذا الزخم بسبب ردِّ الفعل العنيف لقوات الأمن العراقية والمليشيات غير الرسمية التي لطالما استخدمت القوة المفرطة لتفريق الحشود.

(١) «الصدر يتدخل لحسم قضية عبدالوهاب الساعدي» شفق نيوز، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٩.

<https://tinyurl.com/y6nqhb2w>

- 2) Patrick Cockburn, 'Iran-US Tensions Threaten Fragile Stability in Iraq,' *The Independent*, 30th September 2019, <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-iran-us-tensions-latest-isis-hashd-shaabi-a9126246.html>
- 3) Ahmed Twaij, 'In Iraq, Protesters Are Sick of Corruption and Foreign Influence,' *Foreign Policy*, 7th October 2019, <https://foreignpolicy.com/2019/10/07/in-iraq-protesters-are-sick-of-corruption-and-foreign-influence-saadi-abdul-mahdi/>

العنف تجاه المتظاهرين

منذ اليوم الأول من أكتوبر، لقي أكثر من ٢٥٠ متظاهراً مصرعهم على أيدي قوات الأمن من خلال استعمالها نيران القناصة، وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة، واستخدام المياه الساخنة المتدفقة من مدافع المياه^(٤). قوبل التحقيق الرسمي الذي أطلقتته الحكومة لبحث أعمال العنف تجاه الاحتجاجات، ونُشرت نتائجه في ٢٢ أكتوبر، برفض واسع من المتظاهرين الذين رأوه محاولة من الحكومة لتبرئة ساحتها. وكانت شخصيات بارزة من البنية التحتية الأمنية في العراق، من بينهم وزير الدفاع والداخلية، قد شاركت في اللجنة المؤلفة من ٢٤ شخصاً، والتي عجزت عن توجيه النقد للسياسيين وتفادت النقاش بشأن الميليشيات، بل أوصى التحقيق بعزل الضباط في المواقع القيادية بعد اتهامهم بعدم الاستعداد الكافي، وعدم الانضباط، وردود الفعل غير المناسبة للتصدي للاحتجاجات، علماً بأن العنف تجاه المتظاهرين ما زال مستمراً حتى وقت كتابة هذا التقرير.

ردود الفعل السياسية

تباينت ردود الفعل السياسية تجاه الاحتجاجات، غير أنها ساهمت في إضعاف قدرة رئيس الوزراء على إظهار استجابة حكومية متسقة. فقد ألقى مستشار الأمن القومي فالح الفياض خطاباً في السابع من أكتوبر انتقد فيه المتظاهرين واتهمهم بأنهم جزء من «مؤامرة لإسقاط الدولة». بينما ألقى الرئيس برهم صالح كلمة في اليوم نفسه رفض فيها مفهوم المؤامرة الخارجية، وحثَّ المشرعين على تنفيذ الإصلاحات استجابةً لمطالب المتظاهرين. وفي الوقت نفسه، ألقى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي خطاباً عاطفياً في ٤ أكتوبر هدد فيه بالانضمام إلى الاحتجاجات إذا لم تتصرف الحكومة.

تكاثف زعيما أكبر كتلتين في مجلس النواب، مقتدى الصدر وهادي العامري، بعض الوقت لحماية مصالحهما السياسية، وأخذاً ينايان بنفسيهما عن رئيس الوزراء عبد المهدي. وفي بيان صدر يوم ٢٩ أكتوبر، هدد الصدر بإجراء تصويت نيابي لسحب الثقة من رئيس الوزراء ما لم يُجرِ انتخابات مبكرة^(٥). بيد أن هذا التحالف انهار في اليوم التالي من انعقاد اجتماع سري شمل كلاً من قائد فيلق القدس قاسم

4) 'Iraq: Lethal Force Used Against Protesters,' *Human Rights Watch*, 10th October 2019, <https://www.hrw.org/news/2019/10/10/iraq-lethal-force-used-against-protesters>

(٥) «الصدر يرد على عبد المهدي: كنت أحاول حفظ كرامتك.. ارحل!» ناس نيوز، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩،

<https://tinyurl.com/y6qlskjt>

سليمانى وهادى العامري، اقتنع فيه الأخير بمواصلة دعم رئيس الوزراء وَمَنَحِهِ بعض الوقت لتنفيذ الإصلاحات تجاوباً مع الاحتجاجات^(٦).

كان رئيس الوزراء عبد المهدي بطيئاً في إدراك حجم الأزمة التي تُمثِّلها الاحتجاجات الجماهيرية، ولم تلق ردوده أيَّ صدًى لدى المتظاهرين. ففي أول خطاب له بشأن الاحتجاجات، في ٣ أكتوبر، دافع عن سلوك قوات الأمن، وركز على ضرورة حماية الدولة، قائلاً: «نحن اليوم أمام خيارى الدولة واللا دولة». وفي خطابٍ آخر أكثر توافقية لرئيس الوزراء في ٩ أكتوبر، بدا مدافعاً عن حقوق المتظاهرين، فأعلن عن حزمة من المساعدات المقدمة من الدولة، غير أن المتظاهرين رفضوا هذه الإصلاحات لكونها إصلاحاتٍ سطحيةً وغير كافية. واستجابة لدعوات الصدر الموجهة إلى رئيس الوزراء للتقدُّم باستقالته، نشر عبد المهدي رسالةً مفتوحة ركز فيها مجدداً على المسائل الإجرائية، معرباً عن اعتراضه على الأسلوب الذي اقترحه الصدر لإقالة الحكومة بوصفه أسلوباً غير دستوري، وأوصى بتغيير الحكومة دون أن تخوض البلاد انتخاباتٍ مبكرة^(٧).

قال الرئيس برهم صالح في ٣١ أكتوبر: إن رئيس الوزراء مستعدٌّ للاستقالة بمجرد أن يتفقَ القادة السياسيون على بديل له. غير أن المتظاهرين رفضوا بشكل واسع تغيير رئيس الوزراء معتبرين ذلك استجابةً غير كافية لمطالباتهم بالتغيير الشامل. وظل المتظاهرون غير مقتنعين بمحاولات النخبة السياسية إرجاع أسباب جميع الإخفاقات الحكومية إلى رئيس الوزراء. وقد ردَّد المتظاهرون خلال الاحتجاجات شعار «شلع، قلع من الجذور»، والذي يُعرب المتظاهرون فيه عن رفضهم للنخبة السياسية برمَّتها. وحينما حاول الصَّدُر الانضمام إلى الاحتجاجات في النجف في ٢٩ أكتوبر، رفضه المتظاهرون، وطالبوه في هتافاتهم بكفِّ يده؛ ذلك أن الشعب لا يريده^(٨).

6) 'Iran Intervenes to Prevent Ousting of Iraqi Prime Minister,' *Reuters*, 31st October 2019, <https://www.reuters.com/article/us-iraq-protests-iran-exclusive/exclusive-iran-intervenes-to-prevent-ousting-of-iraqi-prime-minister-sources-idUSKBN1XA-2DI>

(٧) «عبد المهدي يوجه رسالة إلى الصدر: اتفق مع هادي العامري على تشكيل حكومة جديدة»، روادا، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩،

<https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/2910201910>

8) Ali Mamouri, 'Clock Ticks Down for Iraqi PM as Protests Rock the Country,' *Al-Monitor*, 30th October 2019, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/10/iraq-protests-iran-abdul-mahdi-muqtada-sadr-hadi-amiri.html>

رد الحكومة العراقية

استجابت الحكومة العراقية لمطالب المحتجين بسلسلة من التدابير التوزيعية قصيرة المدى التي فاقمت من تقويض الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية اللازمة لتحول العراق تحولاً حقيقياً. شملت تلك التدابير: منح الأراضي للمواطنين ذوي الدخل المحدودة، ومنحة لمدة ثلاثة أشهر لغير القادرين على العمل، وخلق وظائف حكومية جديدة، وبرامج تدريبية مدفوعة الأجر، وقروضاً ومنحاً للشباب العاطلين عن العمل، ومزيداً من الوظائف في قطاع الأمن. يوجد بالفعل ثلاثة ملايين عراقي مدرجون في كشوف الرواتب بالقطاع العام، وتُنْفَق الحكومة معظم إيراداتها النفطية على الإنفاق التشغيلي وليس الإنفاق الاستثماري، ولا تؤدي التدابير الجديدة للحكومة إلا إلى توسيع الإنفاق الحكومي غير المنتج إلى مستوى لا يمكن تحمُّله على نحوٍ يندُر بالخطر. ومع ذلك، إذا اضطرت الحكومة إلى الانخراط في ذلك الإصلاح الهيكلي الضروري، الذي يشمل تقليص حجم القوة العاملة في القطاع العام والحد من الإعانات والمعاشات، فمن المرجح أن تزداد حدة الغضب الشعبي في البلاد. ويتهم المواطنون العراقيون النخبة السياسية بالفساد الذي أدى إلى استنزاف موارد البلاد، وأن لديها اهتماماً ضئيلاً بالإنفاق العام المخفض على توفير سلع للمواطنين.

وقد أشار الرئيس برهم صالح إلى احتمالية إعادة هيكلة النظام السياسي في البلاد، والذي من شأنه أن يذهب إلى أبعد من الاستجابة لطلبات المحتجين. ويتضمن ذلك اقتراحاً لإصلاح القانون الانتخابي، وتغيير مفوضية الانتخابات، وإعادة حشد الجهود الرامية لمكافحة الفساد⁽⁹⁾. لقد ظل الرئيس صالح يناضل حتى اليوم لإيجاد الدعم الكافي في مجلس النواب لهذه المقترحات، التي يمكن أن تحول دون وصول الفصائل السياسية القائمة إلى السلطة.

الرد الإيراني

لما كانت الترتيبات المؤسسية القائمة في العراق متوافقة مع المصالح الإيرانية، فقد ردت إيران ردّاً دفاعياً على الاحتجاجات الشعبية. وكذلك أدت الاحتجاجات الجماهيرية في لبنان -الذي تتأثر حكومته تأثراً شديداً بإيران-، إلى تنامي القلق الإيراني تجاه مستقبل نفوذها السياسي في المنطقة. لقد اضطلعت إيران بدور مهم في الوساطة من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن توزيع المناصب الرئيسية في الحكومة العراقية بعد الانتخابات

9) Omar Sattar, 'Iraqi President Pledges Early Elections While Protesters Call for More Radical Solutions', *Al Monitor*, 1st November 2019, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/11/iraq-protests-barham-salih-reforms.html>

النيابية في ٢٠١٨. وتتمتع الشخصيات السياسية المقربة من إيران بنفوذ قوي في الحكومة العراقية الحالية، كما أن الحشد الشعبي، الذي تعتبره إيران وسيلةً للتحوُّط من قوات الأمن العراقية المدربة على يد الولايات المتحدة، قد ازدادت موارده المالية ونفوذه خلال فترة ولاية رئيس الوزراء عبد المهدي. ألقى المرشد الإيراني الأعلى آية الله خامنئي باللوم على الاحتجاجات بوصفها بأنها مؤامرة غربية تسعى إلى زعزعة استقرار الحكومة العراقية، قائلاً: «أناشد كلَّ من يحب العراق ولبنان أن يتصدى لأعمال الشغب وانعدام الأمن الذي تسببه الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض الدول الغربية الأخرى»^(١٠).

لقد تدخلت إيران في العراق بطريقتين أساسيتين منذ بداية الاحتجاجات: أولاً، قيل إنها دربت شخصيات أمنية عراقية على أساليب القمع العنيف للاحتجاجات، بما في ذلك توفير معلومات استخباراتية عن قادة الاحتجاجات^(١١). وثانياً، أقنع قاسم سليماني هادي العامري بالتخلي عن تحالفه مع مقتدى الصدر، الذي كان يمكن أن يطيح برئيس الوزراء العراقي لو أُتيح له أن يستمر^(١٢). هذا الارتباط الوثيق بالوضع الراهن في العراق يُعدُّ استراتيجية شديدة الخطورة لإيران، جعلت المحتجين أكثر تشبُّهًا بإدانتهم للدور الذي تؤديه إيران في السياسة العراقية. وكذلك حذَّر المرجع الشيعي الأعلى آية الله السيستاني تحذيراً غير مباشر من التدخل الإيراني في خطبة الجمعة الأخيرة، التي قال فيها: «ليس لأيِّ شخص، أو مجموعة، أو جهة بتوجُّه معين، أو أي طرف إقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين أو يفرض رأيه عليهم»^(١٣).

10) Ali Mamouri, 'Clock Ticks Down for Iraqi PM as Protests Rock the Country,' *Al-Monitor*, 30th October 2019, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/10/iraq-protests-iran-abdul-mahdi-muqtada-sadr-hadi-amiri.html>

11) 'Iran-Backed Militias Deployed Snipers in Iraq Protests', 17th October 2019, *Reuters*, <https://www.reuters.com/article/us-iraq-protests-iran-snipers-exclusive/exclusive-iran-backed-militias-deployed-snipers-in-iraq-protests-sources-idUSKBN1WW0B1>

12) 'Iran Intervenes to Prevent Ousting of Iraqi Prime Minister,' *Reuters*, 31st October 2019, <https://www.reuters.com/article/us-iraq-protests-iran-exclusive/exclusive-iran-intervenes-to-prevent-ousting-of-iraqi-prime-minister-sources-idUSKBN1XA2DI>

13) Bobby Ghosh, 'Iraq's Top Cleric Warns Iran to Stay Out,' 2nd November 2019, <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2019-11-02/iraq-protests-top-cleric-ali-al-sistani-warns-iran-to-stay-out>

السيناريوهات المستقبلية

أ- تغيير رئيس الوزراء: على الرغم من التدخلات الإيرانية، قد يسعى القادة السياسيون في العراق إلى تغيير رئيس الوزراء في محاولة منهم لحماية مستقبلهم السياسي من خلال إغراء المتظاهرين بتغيير رمزي. ومع ذلك، سيكون من الصعب على الفصائل السياسية في العراق الاتفاق على شخصية توافقية أخرى لرئاسة الوزراء. هذا، بالإضافة إلى أنه من غير المرجح أن تُهدئ هذه الخطوة احتجاجات المتظاهرين.

ب- الانتخابات المبكرة: قد يرى مجلس النواب حلّ الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة أمراً ضرورياً للاستجابة لمطالب المحتجين. ومع ذلك، فإن مثل هذه العملية سوف تستغرق عدة أشهر، فضلاً عن وجود تساؤلات حول مصداقية العملية الانتخابية في العراق بعد ضعف نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٨ بسبب الادعاءات واسعة الانتشار بوجود تزوير. من المرجح أن تستمر أي حكومة انتقالية خلال الفترة التي تسبق الانتخابات في مواجهة ضغوط المحتجين. ومن غير المحتمل أن يكون للمتظاهرين القدرة على وضع قوائم انتخابية جادة لخوض الانتخابات الجديدة بنجاح، ولا سيما أن الأحزاب السياسية القائمة تتمتع بشبكات مصالح واسعة وفهم متطور لكيفية النجاح في الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالة عدم التيقن التي تسبق الانتخابات وتتعقبها قد تؤذن بمزيد من عدم الاستقرار في العراق.

ج- اشتداد حدة القمع تجاه المحتجين: قد تشن عناصر الحشد الشعبي حملة سرية من العنف الموجه ضد قادة الاحتجاجات تشمل الاغتيالات الموجهة وعمليات الاختطاف من أجل إشاعة الرعب بين المحتجين، وبث حالة من الخوف داخل الحركة. وهناك بالفعل مجموعة من الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني فروا من بغداد بعد أن علموا أنه من الممكن استهدافهم بالاعتقال أو ما هو أسوأ^(١٤). وقد يؤدي هذا القمع بمرور الوقت إلى إعاقة مسيرة الاحتجاجات وإبطاء زخمها. لقد كان هذا الأسلوب فعالاً للغاية في تقليص حجم الاحتجاجات في البصرة التي شهدت احتجاجاً صامتاً هذا العام بعد حملة عنيفة ضد نشطاء المجتمع المدني في أعقاب احتجاجات البصرة في أغسطس ٢٠١٨. بيد أنه من الصعب في بغداد تضيق الخناق على قادة الاحتجاجات نظراً لانتشارهم وصعوبة تحديد هوياتهم. ومع ذلك، وبالنظر إلى المكاسب الكبيرة التي تسعى إليها إيران (وحالة الملل التي اعترت الغرب إزاء عدم الاستقرار في العراق)، فمن المرجح أن يتبع كل من إيران وعملاؤها هذا الخيار بحماسة أكبر.

14) Mustafa Saadoun, 'Civil Society Activists and Journalists Leave Baghdad in Fear of Being Arrested,' 18th October 2019, *Al Monitor*, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/10/iraq-protests-activists-journalists.html>

د- تشير التقارير إلى أن سليمانى يعمل على حشد النخبة السياسية الشيعية فى العراق خلف عبد المهدي، وأن قمع التظاهرات وفرض النظام بشكل حاسم -وليس تعيين رئيس وزراء جديد، أو إجراء انتخابات مبكرة-، هو الآن الخيار الوحيد المتبقى أمامه للحفاظ على الوضع الراهن فى العراق الذى تشعر طهران بالاطمئنان حياله^(١٥).

(١٥) صحيفة سعودى جازيت، نوفمبر ٢٠١٩، نقلًا عن وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس)، «القوات العراقية تخلص مواقع الاحتجاج مع توصيل القادة إلى اتفاق لإنهاء التظاهرات».

<http://saudigazette.com.sa/article/582151/World/Mena/Iraq-forces-clear-protest-sites-as-leaders-reach-deal-to-end-rallies>

